



تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام

المخلص التنفيذي • 2024

شكر وتقدير

المؤلفون: سابين مينسه وجاكليين جومه

أُعِدَّ هذا التقرير من خلال شراكة تضم منظمة AfricaNenda والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA). وأجرت وكالة سينفري (Cenfri) وشركة Frontier Consulting Services Ltd الأبحاث المرتبطة بهذا التقرير.

ويتوجّه الفريق بالشكر للدكتور روبرت أوكولا، الرئيس التنفيذي لمنظمة AfricaNenda Foundation، لما قدّمه من جهود في الإشراف على إعداد التقرير، بالإضافة إلى جميع الزملاء في منظمة AfricaNenda الذين أسهموا في عملية مراجعة التقرير: أكينوال جودلاك وبيري دبي، وفيليسيتا أماغارات وجاميلينو أكوجييتو وجون ميتيورا وباتريسيسا شاريوا وناديا دفير ونسرين عوينتي فانيسا أوموتوني وتودورس بصرات.

كما يتوجه المؤلفون بالشكر للجنة التوجيهية الخاصة بإعداد تقرير حالة نظم الدفع الفوري الشامل في أفريقيا لعام 2024، والدكتور ماكنتار سيك (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)، وهاريس ناتاراجان وهولتي بانكا ونليما رامتيكي وفريق العمل (البنك الدولي) على مساهماتهم القيمة.

كما يتوجّه المؤلفون بالشكر إلى المجموعة الموقرة من الأطراف المعنية التي ساهمت في إعداد هذا التقرير وقدمت تعليقاتها

وشاركت تجربتها وتعاونت مع فريقَي Cenfri وAfricaNenda لإنجاز الدراسات الاستقصائية والمقابلات داخل البلدان.

ونشكر بشكل خاص البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في أنغولا ومصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تقديم البيانات للمساعدة في سد الثغرات في المعلومات.

ونعرب عن امتناننا الكبير لفريق التحرير العامل معنا، لورا ستارتا من شركة Forge and Refine، لمساهماتها القيمة. فضلاً عن ذلك، الشكر موصول أيضاً إلى فريق التصميم التابع لشركة Formato Verde لمجهودهم الاستثنائي في تعزيز جودة هذا التقرير وتقديمه، وإلى وكالة 3DS World على جهدها المتميز في الترجمة.

ولم يكن إعداد هذا التقرير ممكناً دون الدعم السخي من مؤسسة بيل وميلندا غيتس.

BILL & MELINDA
GATES foundation

نبذة عن هذا التقرير

تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا لعام 2024 هو تقرير سنوي رئيسي تصدره منظمة AfricaNenda Foundation. يهدف هذا التقرير إلى إعلام الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في أفريقيا وخارجها بالتطورات الجارية في المنظومة الكاملة لأنظمة الدفع الفوري لمدفوعات التجزئة في أفريقيا، بما يغطي تقييم شمول تلك الأنظمة، سواء من ناحية الوظائف (بمعنى هل يُتاح لجميع المستخدمين النهائيين الوصول إليها) أو الحوكمة (لتحديد هل يتمتع جميع مزودي الدفع المرخص لهم بإمكانية وصول عادل وفرص لوضع مدخلات التصميم). يشمل هذا التقرير

الأنظمة ذات المعاملات والوظائف الجارية اعتباراً من يونيو 2024 فقط. وجمع المؤلفون البيانات الواردة في هذا التقرير مباشرةً من البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري من القطاعين العام أو الخاص في أفريقيا ومن المصادر المتاحة للجمهور في الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2024. وتتضمن النتائج أيضاً معلومات مستقاة من مقابلات شاملة مع الأطراف المعنية أجريت خلال الفترة نفسها. وأجريت بحوث المستهلك بين فبراير ومارس 2024.

www.africanenda.org/siips2024

شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر للبنوك المركزية في أنغولا ومصر وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتونس وأوغندا، ومشغلي أنظمة الدفع الفوري EthSwitch (إثيوبيا) و Gamswitch (غامبيا) و Integrated Payment Systems Ltd. (كينيا) و Natswitch (ملاوي) ونظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا وRswitch (رواندا) و BankservAfrica (جنوب أفريقيا) وغرفة المقاصة الإلكترونية المحدودة في زامبيا (ZECHL) و Zimswitch Technologies (PVT) Ltd (زمبابوي) و GIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - CEMAC) لتقديمها البيانات اللازمة للمساعدة في سد الثغرات في المعلومات.

وساهمت هذه البيانات في إثراء تحليل مشهد أنظمة الدفع الفوري وإتاحة فهم أعمق بشأن أوجه التقدم ونقاط الضعف في مجال الشمولية.

وندعو مزيداً من البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري إلى مشاركة البيانات والمساهمة في زيادة الشفافية وتبادل المعرفة التي تتيح استخدام المدفوعات الرقمية.

وتتضمن القائمة قائمة البنوك المركزية المساهمة ومشغلي أنظمة الدفع الفوري بالترتيب الأبجدي حسب البلد.

النظام	بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى البنك المركزي
KWIK (أنغولا)	بنك أنغولا الوطني
شبكة المدفوعات للحظية (مصر) ونظام Meeza Digital	البنك المركزي المصري
Gamswitch (غامبيا)	البنك المركزي الغامبي، Gamswitch
أنظمة الدفع الفوري في غانا GIP وGhana MMI	بنك غانا
Kenya mobile money (Kenya)	البنك المركزي الكيني
LeSwitch (ليسوتو)	بنك ليسوتو المركزي
نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر	البنك المركزي لمدغشقر
MauCAS (موريشيوس)	بنك موريشيوس
المقاصة في الوقت الآني (جنوب أفريقيا)	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي
Taifa Moja وTIPS (تنزانيا)	بنك تنزانيا
المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس	البنك المركزي التونسي
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا	بنك أوغندا
النظام	بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى مشغلي أنظمة الدفع الفوري
EthSwitch (إثيوبيا)	EthSwitch
Gamswitch (The Gambia)	Gamswitch
نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا وPesaLink	البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتكاملة المحدودة (IPSL)
Natswitch (ملاوي)	Natswitch
نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP)	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS)
eKash (رواندا)	RSwitch
PayShap (جنوب أفريقيا)	BankservAfrica
نظام التبديل المالي الوطني (NFS) (زامبيا)	غرفة المقاصة الإلكترونية المحدودة في زامبيا (ZECHL)
نظام ZIPIT (زمبابوي)	Zimswitch
GIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - CEMAC)	مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في وسط أفريقيا (GIMAC)

مسرد المصطلحات

يضمن أحد أهم جوانب امتلاك الحسابات في قدرتها على إتاحة الفرصة للأفراد لاستلام المدفوعات الرقمية وإرسالها، الأمر الذي أثبتت فعاليتها في تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، إذ تزيد قدرة الفرد الذي يملك حسابًا على إدارة شؤونه المالية بأمان وبسر، لا سيما عند انخفاض دخله بصفة غير متوقعة، وذلك بفضل امتلاكه وسيلة آمنة للاحتفاظ بالدخل وتوفيره عليها وكذلك لتلقي الدعم المالي من شبكة الأصدقاء والعائلة مهما ابتعدت منطقتهم الجغرافية (Riley 2018; Jack & Suri 2014).

وحتى تُعَمِّم فوائد المدفوعات الرقمية على الجميع في أفريقيا، يلزم حدوث توسع هائل في حصة البالغين الذين يمكنهم الحصول عليها واستخدامها؛ فلا يمكن أن تقتصر المدفوعات الرقمية على الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفية في القارة فحسب، والبالغة نسبتهم 55%، بل يجب أن تتاح لغير المشمولين أيضًا، البالغة نسبتهم 45% وهم أكثر من 400 مليون بالغ في القارة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب وراء اقتران هذه المدفوعات على نسبة معينة يتمثل في أن بنية المدفوعات التحتية في القارة لم تصل إلى مستوى الشمول الكامل حتى الآن، سواء من حيث التغطية الجغرافية أو إمكانية الإتاحة والقدرة على تحمل التكاليف.

وعملت منظمة AfricaNenda في التقرير السنوي الثالث بشأن حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا لعام 2024، على تحليل

الجهود المبذولة لإتاحة المدفوعات الرقمية الفورية بشكل أكبر وتسهيل الوصول إليها في أفريقيا بإنشاء بنية الدفع الفوري الشامل التحتية. واستنادًا إلى عديد من المصادر من جانبي الطلب والعرض، نقدم نظرة متعمقة حول أنظمة الدفع الفوري في القطاعين العام والخاص في أفريقيا ونقيّم شمولية هذه الأنظمة، سواءً من حيث الوظائف (إمكانية إتاحتها لجميع المستخدمين النهائيين) أم الحوكمة (حصول جميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم على فرص منصفة للوصول وتقديم المدخلات المرتبطة بالتصميم).

ولغرض إعداد هذا التقرير، أخذنا في الحسبان الأنظمة ذات المعاملات والوظائف التي كانت نشطة اعتبارًا من يونيو 2024 فقط، وفقًا للبيانات التي جُمِعت بين يناير ويونيو 2024 مباشرة من البنوك المركزية ومن مشغلي أنظمة الدفع الفوري للقطاع العام أو أنظمة الدفع الفوري الخاضعة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن الموارد المتاحة للجمهور. وتشمل النتائج أيضًا تحليلات مستمدة من مقابلات واسعة النطاق مع الأطراف المعنية ومن أبحاث المستخدم النهائي التي أجريت بين فبراير ومارس 2024 في كلٍ من الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا. وختامًا، يتضمن التقرير دراسات حالة مفصلة من موريشيوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزمبابوي.¹ وتقدم هذه المصادر نظرة عامة على التوجهات الرئيسية والعقبات التي تعيق شمولية أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا والفرص المتاحة لها.

ما نظام الدفع الفوري ومتى يصبح شاملًا؟²

تُعتبر أنظمة الدفع الفوري (IPS) أنظمة مدفوعات في قطاع التجزئة، ذات حلقة مفتوحة، تتيح إجراء معاملات دفع رقمية منخفضة القيمة وغير قابلة للإلغاء في الوقت الفعلي للاستخدام على مدار الساعة وطوال أيام السنة أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. ويُعتبر مصطلح أنظمة الدفع الفوري (IPS) مرادفًا لمصطلح أنظمة الدفع السريع.

تعالج أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) المدفوعات رقميًا في الوقت الفعلي تقريبًا، وتكون متاحة للاستخدام على مدار الساعة وطوال أيام السنة أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. وتتيح هذه الأنظمة معاملات دفع منخفضة التكلفة وفورية وغير قابلة للإلغاء وتعتمد على ترتيبات التشغيل البيئي ذي الحلقة المفتوحة والأطراف المتعددة. ويحظى مزودو خدمات الدفع المرخصون بفرصة وصول عادل إلى النظام، ويحظى المشاركون في النظام بفرص مساهمة متساوية في النظام. ويحظى البنك المركزي بالقدرة على تشكيل الحوكمة وتحديدها.³

للاطلاع على وصف كامل لنطاق الشمولية والمعايير التي تُشكل مختلف مستوياتها، يرجى الاطلاع على الصفحات 36 و 37 من هذا الملخص التنفيذي.

وعلى وجه التحديد، لا تزال معظم أنظمة الدفع الفوري (IPS) لا تدعم مجموعة واسعة من حالات الاستخدام (مثل الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P)، ومن فرد إلى شركة (P2B)، ومن شركة إلى شركة (B2B)، ومن حكومة إلى فرد (G2P)، وما إلى ذلك) عبر مجموعة متنوعة من أنواع المشاركين، كما أنها لا تتيح حتى الآن خيارات انتصاف فعالة للمستخدمين النهائيين. ومن ثم، لا تزال الحاجة ماسة لتطور أنظمة الدفع الفوري (IPS) لتصبح أنظمة دفع فوري شاملة (IIPS) إن كانت تسعى إلى توسيع نطاق الشمول المالي في أفريقيا بشكل فعال.

ويمكن لأنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) أن تتطور وتصبح بمثابة **البنية التحتية الرقمية العامة الرئيسية (DPI)** في أفريقيا بإتاحة.

تشير التحاليل المستنتجة من هذه المصادر المعلوماتية إلى أن أنظمة الدفع الفوري أصبحت أكثر وفرة ونضجًا خلال العام الماضي، الأمر الذي يشكل نتيجة واعدة. ومع ذلك، لا يزال الدرب طويلًا لإتاحة أنظمة الدفع الفوري (IPS) للجميع في القارة، بمن فيهم النساء والفقراء. وفي الوقت الحاضر، يُظهر التقرير أن أياً من أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا لم يصل إلى مستوى الشمولية الناضجة المستهدف. وبدلاً من ذلك، وصلت المزيد من الأنظمة إلى مستويات أساسية أو متقدمة من الشمولية، وذلك وفقًا لنطاق الشمولية لعام 2024 الصادر عن منظمة AfricaNenda الذي يُطَرَّق إليه بالتفصيل في الصفحتين 12 و 13 من هذا الملخص التنفيذي والفصل 2 من التقرير الكامل.

ما البنية التحتية الرقمية العامة؟

البنية التحتية الرقمية هي مفهوم أقرته في الآونة الأخيرة مجموعة العشرين (G20) لتوحيد الجهود ذات الصلة ببناء البنية التحتية للعصر الرقمي. وهي تُعرّف على أنها "مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بإمكانية التشغيل البيئي المبنية على تقنيات مفتوحة، لإتاحة الحصول العادل على الخدمات العامة و/أو الخاصة على نطاق مجتمعي" (UNDP, 2023b).

وفي السياق المالي، توضح الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين (GPFI) التعريف على النحو التالي: "... يجب تفسير "النظام" على نطاق واسع ليشمل البروتوكولات والأطر وترتيبات الحوكمة التي تعتمد عليها الأطراف المعنية في السوق وتستخدمها لتوفير المنتجات والخدمات لعملائها. ومن الناحية المفاهيمية، يمكن اعتبار البنية التحتية الرقمية مجموعة أساسية من الأنظمة التأسيسية التي تتيح الاستخدام المكثف وتوفير الخدمات الرقمية عبر مجموعة من التفاعلات والجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية. وقد يختلف أساس البنية التحتية الرقمية باختلاف سياق البلد، ولكنه يشمل بشكل عام الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية وتبادل البيانات في القطاع المالي" (GPFI, 2023).

ويؤكد هذا التقرير من جديد هذه النتائج، ويشير أيضًا إلى أن سهولة الوصول وتنوع حالات الاستخدام عاملان يدفعان المستخدمين النهائيين إلى تبني هذه الأنظمة بشكل أكبر. ويسلط الإصدار الحالي الضوء على دور الإصلاحات التنظيمية المعنية بإجراءات مبدأ أعرف عميلك الإلكتروني (eKYC) وترخيص شركات التكنولوجيا المالية في مساعدة أنظمة الدفع الفوري (IPS) على التطور لتصبح أنظمة دفع فوري شاملة (IIPS).

توضح الصفحات التالية مدى تطور مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا في العام الماضي، بما في ذلك نسبة التقدم المحرز في نطاق الشمولية بأسره. وسلّطت التقارير السابقة التي تناولت حالة أنظمة الدفع الفورية الشاملة (SIIPS) الضوء على أهمية ابتكارات السوق التي يقدمها المشاركون في أنظمة الدفع الفورية (IPS) المصرفية وغير المصرفية، للوصول إلى الفئات المحرومة من الخدمات وتزويدها بخدمات دفع جديدة بالثقة.

1 نظام المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS) في موريشيوس، ونظام PayShap في جنوب أفريقيا، ونظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)، ونظام ZIPIT في زمبابوي.

2 تتوافق التعريفات المستخدمة في هذا التقرير من حيث المبدأ مع التعريف الوارد في تقرير المدفوعات السريعة الصادر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق عام 2016: «يمكن تعريف المدفوعات السريعة بأنها المدفوعات التي تُنقل بموجبها رسالة الدفع وتوفر الأموال النهائية للمستفيد في الوقت الفعلي أو في وقت قريب من الوقت الفعلي أو على مدار اليوم وطوال أيام الأسبوع قدر الإمكان.» ويسعى تعريف أنظمة الدفع الفوري (IPS) في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) إلى التأكيد على بعض الجوانب المحددة ذات الصلة من منظور الشمول المالي في كثير من البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وعمليات الدفع الفوري. وعليه، ينطبق هذا التعريف إلى الحلول التي تتيح للمستخدمين لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فرصة إجراء التحويلات واستقبالها في الوقت الفعلي رغم الاعتراف بالقيود المفروضة على هذه الترتيبات في التصنيفات المختلفة لنظام الدفع الفوري الشامل (IIPS). ويمكن أن تشمل أنظمة الدفع السريع أيضًا على المعاملات الفورية.

3 يتمتع البنك المركزي بالصلاحيات التنظيمية اللازمة ويعمل على تنفيذ ترتيبات إشرافية فعالة على أساس مستمر لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة واعتمادها لضمان ملائمة ترتيبات الحوكمة بالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف السياسة العامة. وفي سياقات بعض البلدان، قد تعين على البنك المركزي ممارسة السيطرة على الملكية و/أو أن يكون مُمثلاً بشكل مباشر في مجلس الإدارة (على سبيل المثال بتعيين موظفيه العاملين أو تعيين عضو خارجي) بهدف تحقيق ترتيبات الحوكمة المستهدفة بشكل كامل.

تطوّر مشهد أنظمة الدفع الفوري

تطوّر مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا خلال العام الماضي ليشمل 28 نظام دفع فوري محليًا وثلاثة أنظمة دفع فوري إقليمية، ليصبح العدد الإجمالي للأنظمة النشطة والعاملة 31 نظامًا (انظر الخريطة 0.1):

الإطار 0.1 | التغييرات المسجلة منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري لعام 2023:

- في الفترة الممتدة بين يوليو 2023 ويونيو 2024، أُطلق نظامان جديداً هما: نظام KWiK في أنغولا ونظام LeSwitch في ليسوتو.
- سُحبت ثلاثة أنظمة أُدرجت من قبل في مشاهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) لعامي 2022 و2023 بعد أن أظهرت الأبحاث لعام 2024 أنها لا تفي بالمتطلبات التعريفية للإدراج. وتتمثل هذه الأنظمة الثلاث في نظام التسوية الآلية في جيبوتي SYRAD (جيبوتي) الذي لا يعمل بصفة شاملة، ونظام NamPay (ناميبيا)، وهو غير متاح على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وطوال العام، بالإضافة إلى شبكة الدفع الفوري الصومالية التي تخضع حاليًا للتحديث ولكنها لم تكن تعمل بصفة شاملة.
- تمت إعادة تصنيف نظامين في جمهورية مصر العربية – هما شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) من نظام مصرفي إلى نظام دفع فوري عابر للناطقات، وشبكة ميزة من نظام دفع فوري عابر للناطقات إلى نظام خدمات مالية عبر الهاتف المحمول.

وتسمح أنظمة الدفع الفوري العابرة للناطقات بضم كل من المشاركين المصرفيين وغير المصرفيين، بينما تسمح أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بمشاركة مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فحسب.

الخريطة 0.1 | أنظمة الدفع الفوري المحلية النشطة في أفريقيا اعتبارًا من 1 يونيو 2024

نظام دفع فوري على المستوى المحلي

(تشمل 20 دولة) • نظامان أُطلقا منذ عام 2023

← أنظمة دفع فوري قيد التطوير في 31 دولة أخرى

28

7

دول لديها أنظمة دفع فوري متعددة

← لا توجد أي تغييرات مسجلة منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023



أنظمة الدفع الفوري العابرة للناطقات (أنظمة الدفع الفوري) أنظمة الدفع الفوري المحلية (نظام الدفع الفوري المصرفي) إمكانية التشغيل البيئي بين الأنظمة



GIMACPAY

دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغالون

معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)

دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي

نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)

الدول الرائدة في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا: غامبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون وغينيا وليبيريا



ومن المتوقع أن تتوسع السوق مع ظهور أنظمة الدفع الفوري الجديدة قيد التطوير، إذ تعكف 31 دولة في جميع أنحاء القارة على إنشاء أنظمة دفع فوري جديدة، ولا تملك 27 دولة من هذه الدول أنظمة دفع فوري حاليًا، وتسعى أربع دول من هذه الدول إلى ترقية قدرات أنظمة الدفع الفوري الحالية. وتشمل الدول البالغ عددها 31 دولة التي تستعد لاكتساب قدرات أنظمة الدفع الفوري الدول الثماني في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) التي ستطوّر قدرات التشغيل البيئي المحلي بمجرد الإطلاق الكامل لنظام إقليمي قيد التجربة حاليًا.

وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى مبادرة تضم جميع الأعضاء الخمسة عشر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) - ومن المقرر أن يرتبط نظام WAEMU معها. وكان هناك عددٌ من مبادرات أنظمة الدفع الفوري الإقليمية الجاري تنفيذها منذ عدة سنوات في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) وفي جماعة شرق أفريقيا (EAC)، على الرغم من أن هذه الأنظمة لم تُشغل بعد.

وإذا نُفذت جميع مشاريع أنظمة الدفع الفورية المحلية والإقليمية المخطط لها، فستتقارب إريتريا فقط إلى وظائف نظام الدفع الفوري المحلية.

وتحتل سبعة دول (مصر وغانا وكينيا والمغرب وبنيجيريا وجنوب أفريقيا وتنزانيا) بأنظمة دفع فوري (IPS) متعددة ونشطة. ولا تزال غانا الدولة الوحيدة التي لديها أنظمة محلية تتسم بإمكانية التشغيل البيئي المتبادل بينها. ومع ذلك، حدث تقدم ملحوظ نحو التشغيل البيئي بين الأنظمة. ودعمت الهيئات التنظيمية في مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا الدعوة إلى التشغيل البيئي بتعديل اللوائح التنظيمية. وفي كينيا، توجد خطط لدمج أنظمة الدفع الفوري المصرفية وأنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول بطريقة أكثر سلاسة، في حين أضاف نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)، جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بحساباتهم مشاركين مباشرين في النظام، متبعًا في ذلك نهجًا فريدًا.

بالإضافة إلى الأنظمة المحلية النشطة، توجد ثلاثة أنظمة إقليمية نشطة؛ ولم يتغير هذا العدد منذ عام 2022. وتتمثل الأنظمة الإقليمية في نظام GIMACPAY في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)⁴، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)⁵، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)⁶ الخاص بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). ومن بين هذه الأنظمة، يوجد نظاما دفع فوري عابرا للناطقات (GIMACPAY و TCIB) ونظام دفع فوري مصرفي واحد (PAPSS).

الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج سبعة أنظمة دفع فوري (IPS) ضمن فئة أنظمة الدفع الفوري المصرفية وتسعة منها ضمن فئة أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. ولا يزال نظام eNaira في بنيجيريا النظام الوحيد من فئة الدفع الفوري بالعملة السيادية في أفريقيا.

من بين الأنظمة النشطة البالغ عددها 31 نظامًا حاليًا، يوجد 14 نظام دفع فوري عابرًا للناطقات. وهذا يعني أن هذه الأنظمة تتيح معالجة المدفوعات وتسويتها باستخدام إمكانية التشغيل البيئي من الجميع إلى الجميع بين مختلف أنواع مزودي خدمات الدفع (PSPs)، مثل إمكانية المعالجة والتسوية بين المصارف ومزودي

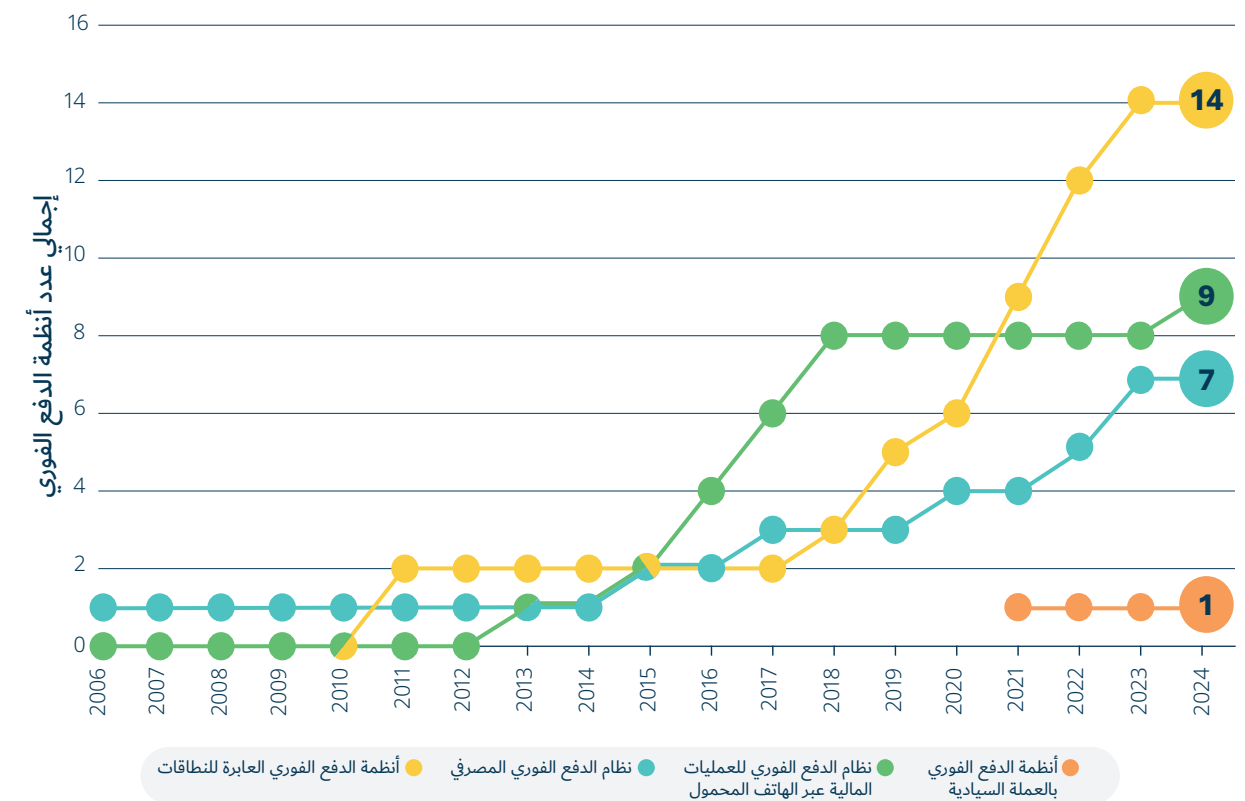
الإطار 0.2 | تغيّر في أنظمة الدفع الفورية السائدة

تُصنّف جميع أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا ضمن أربعة "أنواع" هي: أنظمة الدفع الفوري **المصرفية** وأنظمة الدفع الفوري **للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول** وأنظمة الدفع الفوري **بالعملة السيادية**. ويستند نوع نظام الدفع الفوري إلى ترتيبات التشغيل البيئي الخاصة به التي تحدّد جزئيًا مزودي خدمات الدفع الذين يسمح لهم بالمشاركة: فنظام الدفع الفوري المصرفي يدعم المصارف فقط، بينما يدعم نظام الدفع الفوري للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) فقط، في حين يقدم نظام الدفع الفوري العابر للناطقات الدعم إلى طائفة من المشاركين. ويجمع نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية بين أداة العملة الرقمية للبنك المركزي ونظام تحويل القيمة الذي قد يتيح آلية تحويل قيمة رقمية موحدة بين أنظمة الأدوات التجارية والأطراف المعنية المؤسسية والأفراد داخل اقتصاد معيّن.

لقد تحول التوازن في مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) الأفريقية منذ عام 2010 من الأنظمة القائمة على المصارف إلى أنظمة الدفع الفوري للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول ثم إلى أنظمة الدفع الفوري العابرة للناطقات (انظر الشكل 0.1):

- أطلقت تسعة أنظمة دفع فوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول خلال الفترة المتراوحة بين 2012 و 2018.
- اكتسبت أنظمة الدفع الفوري العابرة للناطقات شعبية متزايدة، مع إطلاق ثمانية أنظمة جديدة منذ عام 2020.

الشكل 0.1 | أنواع أنظمة الدفع الفوري (IPS) (بمرور الزمن (العدد = 31)



4 يغطي نظام GIMACPAY ست دول هي: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون.

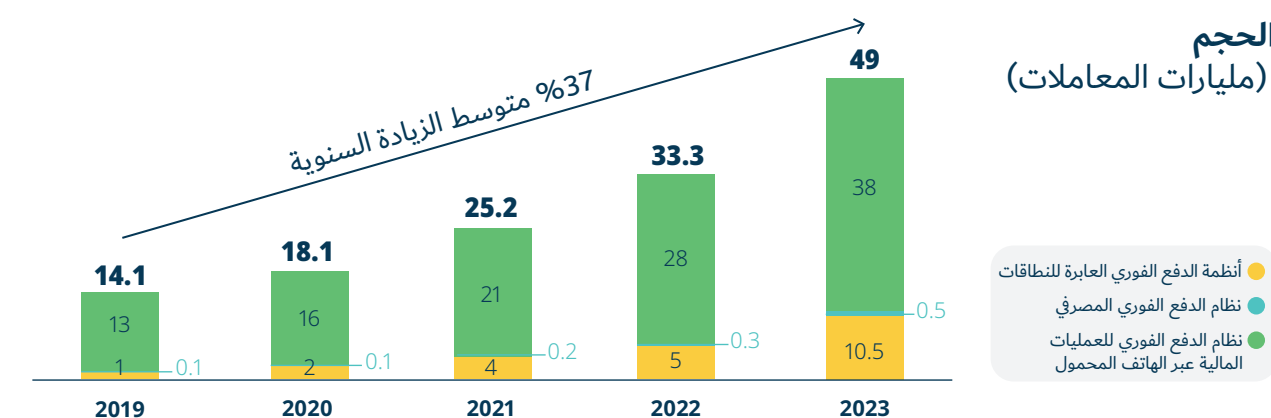
5 أطلق نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) في الدول المشاركة في المرحلة التجريبية في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا (WAMZ): غامبيا وغانا وبنيجيريا وسيراليون وغينيا واليبيريا. وانضمت جيبوتي إلى النظام، وهناك المزيد من البلدان التي تنتظر الانضمام أيضًا، ولكن لم يتضح بعد إن كانت معالجة المعاملات بالتجزئة في الوقت الحالي قد بدأت.

6 يعمل نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) حاليًا في مسار واحد يربط بين ناميبيا وزمبابوي ولكن من المقرر أن يتوسع إلى بقية دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC): أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وملادي وموريشيوس وموزامبيق وسيشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزامبيا.

الوصول إلى آفاق جديدة من حيث أحجام المعاملات والقيم

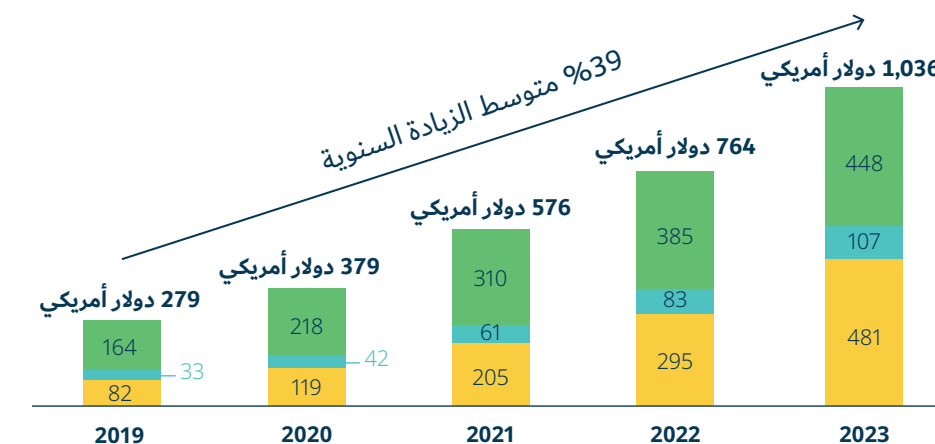
في عام 2023، عالجت أنظمة الدفع الفوري النشطة في أفريقيا 49 مليار معاملة، وهو أعلى حجم معاملات حتى الآن. وزادت القيمة المتداولة بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 39% خلال الفترة المتراوحة بين عامي 2019 و2023 لتصل إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي في عام 2023 (انظر الشكل 0.2).

الشكل 0.2 | قيم المعاملات وأحجامها (العدد = 23)*



* لم تُسَلَّم أي بيانات في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 من نظام LeSwitch (ليسوتو - النظام الجديد)، و MarocPay (المغرب)، و Virement Instantané (المغرب)، و SIMO (موزمبيق)، و eNaira (نيجيريا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (على مستوى القارة)، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

القيم (بمليار دولار أمريكي)



* لم تُسَلَّم أي بيانات في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 من نظام LeSwitch (ليسوتو - النظام الجديد)، و MarocPay (المغرب)، و Virement Instantané (المغرب)، و SIMO (موزمبيق)، و eNaira (نيجيريا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (على مستوى القارة)، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

قد يكون تقدير أحجام المعاملات وقيمتها أقل مما هي عليه فعليًا، واستُمدت البيانات في الشكل 2.0 من مدخلات الدراسات الاستقصائية المكتوبة التي قدمتها البنوك المركزية أو مشغلو أنظمة الدفع الفوري. وعمومًا، استُلم 23 دراسة استقصائية. بينما لم تتوفر بيانات ثمانية أنظمة دفع فوري. ولم يُطلق نظام LeSwitch (ليسوتو) رسميًا حتى عام 2024. ولم يقدم نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بيانات عن الأحجام والقيم في إجابته على الدراسة الاستقصائية. ولم تسلم البنوك المركزية ومشغلو أنظمة الدفع الفوري لستة أنظمة إضافية ردودها على الدراسات الاستقصائية، مما أدى إلى غياب القيم الخاصة بالأنظمة التالية: MarocPay (المغرب) و Virement Instantané (المغرب) (كلاهما بنك المغرب) ونظام SIMO (موزمبيق) (بنك موزمبيق) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، eNaira (نيجيريا) (كلاهما البنك المركزي النيجيري) ونظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS التابع للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريمكس بنك). ونظرًا إلى أن eNaira هو نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية الوحيد وبما أن بياناته غير متوفرة، فقد استُغني عن هذه الفئة في عملية التحليل.

تحسين الأداء عبر القنوات والأدوات وحالات الاستخدام

أصبحت أنظمة الدفع الفوري (IPS) أكثر شمولاً مع ازدياد تنوع القنوات والأدوات وحالات الاستخدام التي تدعمها، فزادت قدرتها على تلبية متطلبات الدفع للمستخدمين النهائيين. وتظهر الصورة في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 ديناميكيات مماثلة إلى حد كبير لتلك التي لوحظت في تقارير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) للعامين 2022 و2023.

القنوات القائمة على الهاتف المحمول هي الأكثر شعبية.

لقد تجاوزت تطبيقات الهاتف المحمول منذ عام 2023 تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) باعتبارها القناة الأكثر دعمًا على نطاق واسع، والقناة المدعومة مما لا يقل عن 30 نظام دفع فوري. ويتمشى هذا الأمر مع التحول العام نحو تقنيات الهواتف الذكية التي من شأنها أن تتيح تجربة مستخدم أكثر ملاءمة وتمكن من الاستعانة بمزودي الخدمات التكنولوجية التابعين لجهات خارجية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، فقد يسفر التركيز على الهواتف الذكية عن إحداث فجوة في الشمولية الرقمية بين الأفراد الذين يمتلكون الهواتف الذكية ومن لا يزالون يستخدمون الهواتف البسيطة.

• بعد قنوات التطبيقات، تدعم أكبر حصة من أنظمة الدفع الفوري قنوات أخرى ذاتية البدء، وهي المتصفحات (يدعمها 24 نظامًا) وتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) (يدعمها 23 نظامًا). ولا تتطلب القناة الأخيرة هاتفًا ذكيًا ولكنها مصحوبة بمخاوف أمنية بسبب نقص تشفير الرسائل.

• تأتي القنوات المدعومة من جانب الإنسان (من خلال وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية) في المرتبة التالية من حيث الدعم واسع النطاق، فهي متاحة في 21 نظام دفع فوري (وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) و 20 نظام دفع فوري (فروع المصارف). ورغم أن تكلفة صيانة هذه القنوات عالية، لكنها ضرورية في الأسواق التي يقل فيها الوعي بالمدفوعات الرقمية، أو بالنسبة للسكان ذوي المستويات المنخفضة من المعرفة المالية.

• تعد القنوات التي تعتمد على تكنولوجيا مزودي الخدمات المالية الرقمية، لاسيما رموز الاستجابة السريعة (QR) ونقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs) وتقنية التواصل قريب المدى (NFC) القنوات الأقل دعمًا، على الرغم من ازدياد أنظمة

الدفع الفوري وعيا بإمكاناتها - حيث يدعم 17 نظام دفع فوري رموز الاستجابة السريعة، و15 نظامًا نقاط البيع، و14 نظامًا أجهزة الصراف الآلي، وتدعم سبعة أنظمة أخرى تقنية التواصل قريب المدى، وساعدها في ذلك تطوير تقنية الدفع باستعمال الهاتف كوسيلة دفع، على سبيل الذكر لا الحصر.

لا تزال الأدوات المالية الإلكترونية الأكثر شيوعًا، يليها التحويل الإلكتروني للأموال (EFT).

يُدعم عشرون نظام دفع فوري (IPS) الأدوات المالية الإلكترونية⁷ ويلبيهم 18 نظامًا يدعمون التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان⁸، و EFT ويدعم 12 نظامًا التحويل الإلكتروني للأموال بالخصم⁹. و IPN وتدعم 10 أنظمة دفع فوري (IPS) بطاقات الخصم¹⁰، ويدعم نظام واحد العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) (وهو نظام eNaira).

حالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) هي الأكثر شيوعًا، وحالات الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B)

ومن فرد إلى حكومة (P2G) آخذة في النمو (انظر الشكل 0.3). وتدعم جميع أنظمة الدفع الفوري البالغ عددها 31 نظامًا احتياجات المستخدم النهائي لحالات الاستخدام السريعة والمريحة من فرد إلى فرد (P2P). وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد الأنظمة التي تدعم حالات الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B) آخذ في الازدياد، وبلغ حاليًا 24 نظامًا. وتعد حالة الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B) عنصرًا أساسيًا في أنظمة الدفع الفوري الشاملة بصفقتها إحدى أهم محركات نمو أنظمة الدفع الفوري. ومع ذلك، قد لا يرى المستخدمون النهائيون من الأفراد أو التجار في حالة الاستخدام هذه عرض قيمة قوي مقارنة بالنقد، لاسيما في البلدان ذات أسواق المدفوعات الرقمية الناشئة التي تعتمد اعتمادًا محدودًا على التجارة الإلكترونية. وقد يساهم جعل المعاملات من فرد إلى شركة (P2B) سهلة الاستخدام وسريعة قدر الإمكان في اعتمادها من الأفراد والتجار.

وعلاوة على المدفوعات من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركة (P2B)، يعمل أصحاب العمل في القطاع الخاص على رقمنة مدفوعات الأجور والرواتب، وهو أمر يستطيع نظام الدفع الفوري في الدولة تحقيقه.

ويُدعم تسعة عشر نظامًا دفع الفواتير (من أفراد إلى شركات (P2B) / من أفراد إلى حكومة (P2G)). ومع ذلك، لا تدعم سوى ستة أنظمة دفع فوري المدفوعات من الحكومة إلى الفرد¹¹ (G2P). وظيفة الدفع الفوري عبر الحدود غير شائعة، حيث تعرضها ستة أنظمة دفع فوري (IPS) فقط¹².

7 Kwik و IPN وشبكة ميزة EthSwitch و MMI في غانا ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا و NatSwitch و MauCAS و MarocPay و SIMO ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لنيجيريا Taifag و eKash و Moja و TIPS ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا و NFS ونظام GIMAPAY.

8 IPN و NatSwitch و EthSwitch و Ghana MMI و GIP و PesaLink و NatSwitch و MauCAS و Virement Instantané و SIMO ونظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا و eKash و RTC و TIPS و GIMAPAY و TCIB و PAPSS.

9 IPN وشبكة ميزة EthSwitch و NatSwitch و GIP و PesaLink و MauCAS و Virement Instantané ونظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا و GIMAPAY و TCIB و PAPSS.

10 نظام IPN، وشبكة ميزة EthSwitch و NatSwitch و SIMO ونظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) ونظام التحويل المالي الوطني (NFS) و ZIPIT، و GIMAPAY.

11 إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول (Ghana MMI) ونظام التسوية والدفع بين البنوك في غانا (GIP) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر و MarocPay ونظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا.

12 الأنظمة الإقليمية GIMAPAY و PAPSS و TCIB بالإضافة إلى شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر و MauCAS ونظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP).



أحرزت أنظمة دفع فوري أخرى تقدّمًا في مجال الشمولية، ولكن الفجوات لا تزال قائمة

بإنشاء مجموعات العمل والمنتجات. وعلى هذا النحو، تعترف هذه الأنظمة بحصة المؤسسات غير المصرفية المتزايدة في أسواق المدفوعات الرقمية الخاصة بها.

لم يصل أي من أنظمة الدفع الفوري إلى مستوى **النضج** حتى الآن، ويعني ذلك أنه لا يوجد نظام يلبي المعايير المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تمكين جميع حالات الاستخدام ووضع المعايير لضمان حق الانتصاف للمستخدم النهائي والعمل وفقًا لمبادئ استرجاع التكاليف (لا يعتمد الخسارة)، بحيث تكون رسوم معاملات المستخدم النهائي منخفضة قدر الإمكان. ويتمتع نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) حاليًا بأعلى احتمالية لبلوغ مستوى النضج في الشمولية في الأجل القريب، إذ أنه تمكن من تضمين جميع حالات الاستخدام، وإن كان لا يتيح قنوات انتصاف إضافية للمستخدمين النهائيين. ويُعد الانتصاف المعيار الأكثر تعقيدًا من حيث التنفيذ، لأنه يتطلب موارد إضافية ومراقبة ومشاركة مستمرة من المشاركين. وحتى الآن، يوفر نظام eNaira قناة مباشرة لتسوية نزاعات العملاء في النظام.

ولم **تُصنّف** عشرة أنظمة دفع فوري لأنها لا تفي بمعايير الشمولية الأساسية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عجزها عن توفير خدمات من الفرد إلى الشركة (P2B)¹⁵.

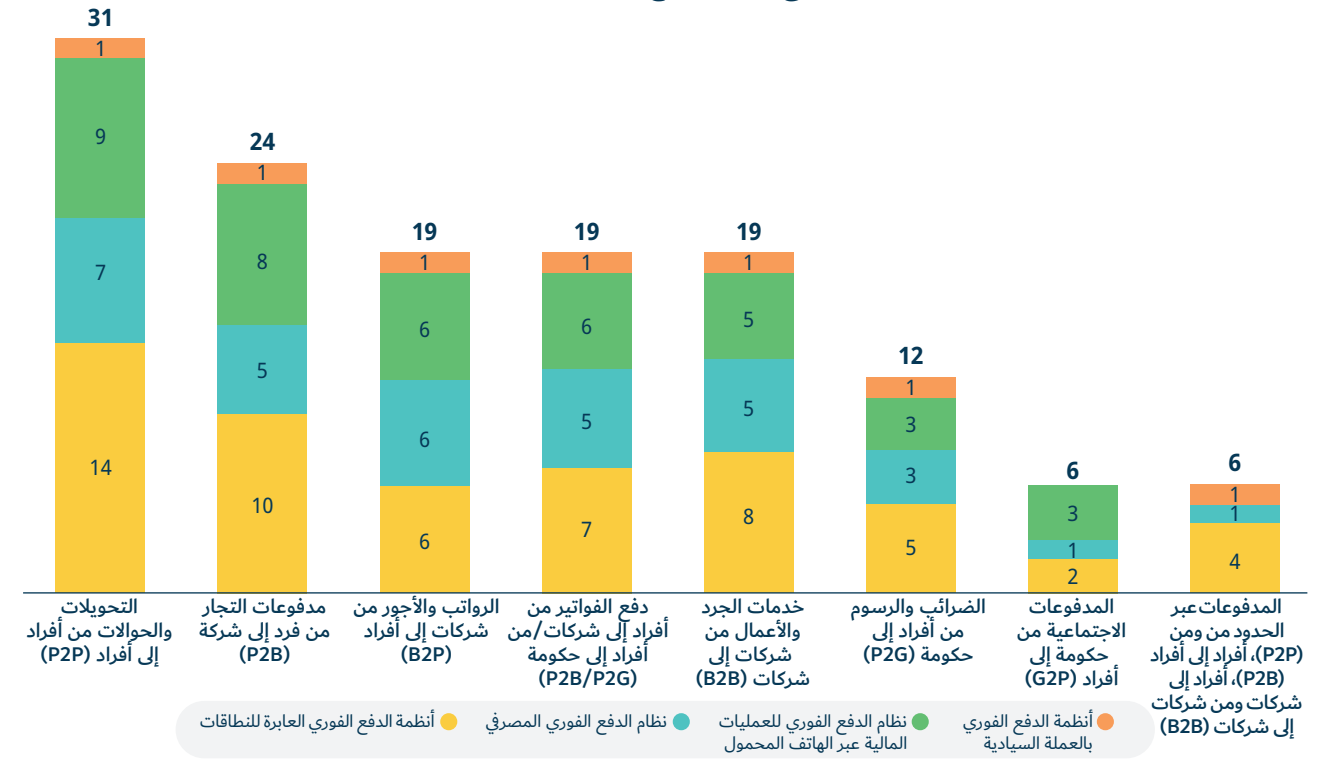
ويعبر هذا الانتشار عبر نطاق الشمولية عن التقدم المحرز منذ عام 2023، حين لم يتم وقتها تصنيف 12 نظام دفع فوري، وبلغ 15 نظامًا المستوى الأساسي، بينما حققت خمسة أنظمة فقط المستوى المتقدم.

يتيح لنا تجميع الخصائص المختلفة لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا فرصة مطابقتها مع نطاق الشمولية لأنظمة الدفع الفوري. ويتضمن هذا النطاق مستويات شمولية أساسية ومتقدمة وناضجة، تتحدد استنادًا إلى المدى الذي توفر فيه أنظمة الدفع الفوري وظائف معينة وتفي بمعايير معينها (انظر الشكل 0.4 للاطلاع على التعريفات والخرائط الكاملة). ويظهر نطاق الشمولية في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 ما يلي:

يلبي اثنا عشر نظام دفع فوري **معايير المستوى الأساسي** من الشمولية، مما يعني أن هذه الأنظمة تمكّن القناة (القنوات) الأكثر استخدامًا من قبل السكان، وتتيح على الأقل حالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركة (P2B). وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تقع جميعها في أدنى مستويات نطاق الشمولية على الرغم من انتشارها الواسع في السوق. ويعزى ذلك إلى أنها لا تتيح إمكانية التشغيل البيئي العابرة للنطاقات، بالإضافة إلى أن أصولها المنحدرة من قطاع الاتصالات تبين غالبًا أن البنك المركزي لا يشارك في الحوكمة.

وصلت تسعة أنظمة دفع فوري تغطي 13 دولة¹⁴ إلى **مستوى متقدم** من الشمولية، لأنها تفي بالمعايير الأساسية، بالإضافة إلى (أ) أنها تتيح لجميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم استخدام النظام، (ب) وتشارك في حوكمة داعمة للفقراء باتخاذ القرارات المشتركة، (ج) وتدمج البنك المركزي في الحوكمة. وحققت هذه الأنظمة إنجازات واسعة النطاق لإسماع صوت للمشاركين غير المصرفيين في عملية صنع القرار وذلك

الشكل 0.3 | حالات الاستخدام الممكنة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)



● أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات
● نظام الدفع الفوري المصرفي
● نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول
● أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية

لا تزال المصارف ومزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMO) يمثلون المشاركين المباشرين في أنظمة الدفع المباشر؛ وتشارك شركات التكنولوجيا المالية في الغالب بشكل غير مباشر

وحاليًا، اعتمدت جميع البلدان التي تملك نظام دفع فوري نشط في أفريقيا نهجًا معينًا لتنظيم عمل شركات التكنولوجيا المالية في ولاياتها القضائية بناءً على الأنشطة المحددة التي تشارك فيها هذه الشركات. وقد تطبق الهيئات التنظيمية الترخيص المباشر، أو الترخيص غير المباشر (على سبيل المثال، من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية المرخص لها)، أو الأدوات البديلة مثل بيانات الاختبار التنظيمية، أو مزيجًا تكميليًا من هذه النهج. ومع ذلك، لا تزال مشاركة شركات التكنولوجيا المالية (بخلاف مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) محدودة ما لم تتعاون مع المشاركين المباشرين لتقديم خدمات الواجهة الأمامية أو الخلفية وذلك بسبب العوائق التي تواجه إصلاحات الترخيص. وتوجد حاليًا 10 أنظمة من مجموع 31 نظامًا لديها مزودو خدمات دفع غير مصرفيين من غير مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول التي يقودها مشغلو شبكات الهاتف المحمول: نظام شبكة المدفوعات للحظية (IPN) وشبكة ميزة (مصر) ونظام EthSwitch (إثيوبيا) ونظام GIP (غانا) وMauCAS (موريشيوس) وMarocPay (المغرب) وeNaira (نيجيريا) وNFS (زامبيا) وZIPIT (زيمبابوي) وGIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)).

يشهد نطاق المشاركة في أنظمة الدفع الفوري توسعًا، وشكّلت المصارف أبرز المشاركين المباشرين في أنظمة الدفع الفوري المصرفية حتى الآن، وهي لا تزال تحظى بتمثيل جيد. ويمثل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المشاركين الأساسيين في أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. ومع تطور أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات، يتسع نطاق المشاركين ليشمل بشكل أكثر انتظامًا المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، وغيرها من مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين. وتوجد في الوقت الحالي أربع أنظمة دفع فوري تضم الفئات الأربعة المذكورة، وهي: نظام الدفع الفوري في نيجيريا NIP (نيجيريا) ونظام NFS (زامبيا) ونظام ZIPIT (زيمبابوي) وGIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام GIMACPAY يضم 105 مشاركين، بما في ذلك 53 مصرفًا و11 مزودًا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و27 مزود خدمات دفع غير مصرفي و14 مؤسسة تمويل متناهي الصغر. ولا تزال شركات التكنولوجيا المالية تواجه من جانبها عقبات في الانضمام كمشاركين مباشرين.¹³ وتحدد قواعد نظام الدفع الفوري شروط المشاركة فيه، ولكن الأطر التنظيمية، لاسيما نهج ترخيص مزودي خدمات الدفع (PSP)، هي النهج الذي يحدد في نهاية المطاف أنواع المؤسسات التي يمكن أن تتأهل كمشاركين مباشرين أو غير مباشرين في النظام.

14 بفضل مخطط نظام GIMAC الإقليمي الذي يمكّن الشمولية في ستة بلدان.

15 نظام KWIK ونظام شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) (مصر) ونظام PesaLink ونظام LeSwitch ونظام Virement Instantané ونظام eKash ونظام PayShap ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB).

13 لغرض إعداد هذا التقرير، يشير مصطلح «شركات التكنولوجيا المالية للمدفوعات» إلى الشركات التي تقدم خدمات دفع رقمية مدعومة بالتكنولوجيا ولكنها لا تندرج ضمن فئة المصارف أو مؤسسات التمويل متناهي الصغر أو الخدمات البريدية. ويتناول الفصل 5 هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل.

تؤكد آراء المستخدم النهائي على الحاجة إلى
الموثوقية والملاءمة للمضي قدما في استخدام
المدفوعات المعتادة



“





الاستخدام المبكر: يُعد الاستخدام المبكر الأكثر شيوعًا لدى المستجيبين الذين يتلقون دخلهم مباشرةً في حساب، أو الذين تستخدم عائلاتهم وأصدقائهم المدفوعات الرقمية، أو الذين يفضل عملاؤهم تلقي الأموال رقميًا في حالة الشركات الصغيرة. ويحتاج المستخدمون النهائيون الذين لا يستخدمون المدفوعات الرقمية على الرغم من امتلاكهم حسابات ووسائل لدفع رسوم المعاملات إلى سبب مقنع لتغيير سلوكهم والابتعاد عن النقد.

وهنا تجدر الإشارة إلى خمس عقبات رئيسية تعرقل التحول إلى الاستخدام المبكر وهي: (أ) مخاوف بشأن خصوصية البيانات و(ب) انتفاء الحاجة و(ج) انعدام الثقة و(د) التكاليف المرتفعة مقارنة بالنقد، و(هـ) قلة المعرفة بالمدفوعات الرقمية.

الاستخدام المعتاد: تُعد الملاءمة العامل الرئيسي الذي يحفز المستخدمين المبكرين على التحول إلى مستخدمين معتادين. ويُقدّر هؤلاء الأفراد وأصحاب الشركات الصغيرة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية من أي مكان والوقت الذي توفره لهم والحماية من السرقة. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعرقل انتقال المستخدمين النهائيين من الاستخدام المبكر، أو الاستخدام عند الحاجة، إلى الاستخدام المعتاد.



ومن بين أهم هذه العقبات نجد ما يلي: (أ) شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة التي تعيق تجربة المستخدم؛ و(ب) صعوبة تصحيح المعاملات أو عكسها إن وقع خطأ أو حدث احتيال؛ و(ج) محدودية قبول المدفوعات الرقمية. ويؤدي عدم توفر المساعدة المستمرة من مزود الخدمة إلى تفاقم المشكلة الثانية، لاسيما بالنسبة للمستخدمين الذين يفتقرون إلى الثقة المالية أو الرقمية، ومن ثم يخشون ارتكاب الأخطاء. وعلاوة على ذلك، لا تزال عمليات الاحتيال والنصب تتسبب في تدني الثقة ويتفاقم ذلك بسبب رداءة خدمة العملاء وضعف سبل الانتصاف، فضلا عن أن تكاليف المعاملات قد تشكل أيضا عائقًا في بعض البلدان.

“يجب أن تُقدر قيمة الوقت الذي تقضيه في إدارة أعمالك أو الوقت الذي تقضيه للذهاب إلى المصرف لمجرد توفير الأموال التي تدفعها مقابل المعاملة التي تجربها.”

ذكر، مستخدم مدفوعات رقمية، إثيوبيا

التوجهات والفرص الرئيسية لتعزيز الشمولية

ستؤثر عدّة توجّهات رئيسية، خلال السنوات القادمة، على تطوّر مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا، فكل منها سيأتي بفرص فريدة لضمان الشمولية والاستخدام المعتاد. وتؤثر هذه التوجّهات في السوق والأنظمة والمستخدم النهائي (انظر الجدول 0.1):



تحدّد **ظروف السوق** البيئة التي تعمل فيها أنظمة الدفع الفوري والأطراف المعنية. وتشمل هذه الظروف البنية التحتية للإنترنت وانتشار الهواتف الذكية. ومن المرجح أن تؤثر ثلاث توجّهات رئيسية بشكل كبير في بيئة السوق في السنوات القادمة:

1. الدور الأساسي لمفهوم البنية التحتية الرقمية العامة.
2. رقمنة المدفوعات المحلية.
3. الأطر التنظيمية الرئيسية المعنية بتراخيص

إجراءات اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC) وشركات التكنولوجيا المالية.

تتميز **أنظمة الدفع الفوري** في القارة بتسارع وتيرة إطلاقها على الصعيد المحلي وتأخرها نسبياً على المستوى الإقليمي مع إعطاء الأولوية لحلول الهاتف المحمول.

بالنسبة **للمستخدمين النهائيين من الأفراد**، من المحتمل أن يظل الاستخدام المعتاد محدودًا، باستثناء من يتلقون المدفوعات الرقمية بانتظام، بما في ذلك المدفوعات الحكومية، أو مدفوعات أجور القطاع الخاص، أو المدفوعات الرقمية للسلع الزراعية. وينبغي أن يظل مزودو خدمات الدفع (PSP) وأنظمة الدفع الفوري على دراية بتوجّهات لمستخدمين وينبغي لهم الاسترشاد بها في أعمالهم.

الجدول 0.1 | الفرص والتوجهات الأساسية

التوجّهات على مستوى السوق	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. يتيح مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) مناقشة نظام الدفع الفوري بشكل أكثر وضوحًا	تحظى البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) بأهمية كبيرة في المناقشات العالمية نظرًا لكونها ركيزة أساسية للتحوّل الرقمي.	الاستفادة من الدعم الذي تحظى به البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) لإبراز أهمية أنظمة الدفع الفوري بصفقتها عاملاً شاملاً ومستداماً للبنية التحتية العامة الرقمية، وهو أمر يتيح لأنظمة الدفع الفوري فرصة الحصول على الدعم لوضع الاستراتيجيات وتطوير القدرات، فضلاً عن أنه يتيح منصة للتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى في المنظومة - مثل الأطراف التي تعمل على تعزيز الهوية الرقمية وتبادل البيانات - للاتفاق على معايير تشمل الاقتصاد الرقمي.
2. تعتمد أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على البنية التحتية الرقمية الوطنية الناضجة	يؤدي انقطاع تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) أو الأخطاء في الشبكة إلى إضعاف ثقة المستخدمين، حتى وإن لم يكن مزودو الخدمات مسؤولين عن ذلك. وبناءً على ذلك، تتطلب زيادة ثقة المستخدم النهائي الوصول إلى شبكات الهاتف المحمول الموثوقة والاتصال بالإنترنت، وهذا بدوره يعني الحصول على خدمة ذات جودة. وإن تعذر ذلك، ستواجه البلدان صعوبات لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري.	- ضبط خدمات الدفع الرقمي وتعديله للاستفادة من مكاسب التحول الرقمي من خلال نشر الخيارات الحديثة لقبول المدفوعات وتحويلها. - المشاركة في وضع خطط لترقية البنية التحتية في المناطق التي لا تدعم فيها المنظومة الحالية بعد الانتقال إلى تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) وإيجاد حلول مؤقتة مثل المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت أو تقنية التواصل قريب المدى (NFC). - زيادة الثقة من خلال تعزيز الشفافية حول حالة الدفع وقنوات الانتصاف الكافية.
3. سوف تظل ابتكارات أنظمة الدفع الفوري مقيّدة بالتنظيم والاستخدام غير الكافي للبيانات لإبلاغ عمليات أنظمة الدفع الفوري	لا تستطيع معظم الأطر التنظيمية في أفريقيا حتى الآن استيعاب الابتكارات ذات الصلة بأنظمة الدفع الفوري. وتتمثل نقاط الضعف الرئيسية في انعدام فئات الترخيص الكافية التي يمكن من خلالها استيعاب أنشطة التكنولوجيا المالية، فضلاً عن قلة الوضوح والتوجيه بشأن مشروعية معرفة العميل إلكترونياً (eKYC).	- مناصرة عمليات الإصلاح التنظيمي وعرض مساهمات في عمليات الإصلاح التنظيمي لضمان مراعاة واقع الأطراف المعنية في قطاع أنظمة الدفع الفوري. - إضفاء المركزية على عمليات اعرف عميلك (KYC) داخل أنظمة الدفع الفوري لتحسين عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء للمشاركين في أنظمة الدفع الفوري. وستتيح هذه المركزية البيانات لجميع المشاركين لأغراض آلية اعرف عميلك (KYC). وتضمن آليات موافقة المستخدم النهائي. - وضع نهج متسق لجمع البيانات لإتاحة الحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بحوكمة أنظمة الدفع الفوري، والميزات المطلوبة وتحليل مخاطر المعاملات الخاصة بإدراج المشاركين والمستخدمين النهائيين، وما إلى ذلك.
التوجّهات على مستوى الأنظمة	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. تواجه أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تأخيرات في الإطلاق	تُعد أنظمة الدفع الفورية الإقليمية أكثر تعقيداً من ناحية الإعداد مقارنة بأنظمة الدفع الفوري المحلية. ولا تزال الأنظمة النشطة حالياً تواجه تحديات. وقد يستغرق الأمر أكثر من عقد من الزمان لتصبح جميع أنظمة الدفع الفوري الإقليمية نشطة ولتحقيق معدلات الاستخدام المستدامة. وفي الوقت الراهن، تعمل حلول القطاع الخاص وحلول الحلقات المغلقة والحلول العابرة للحدود على سد الفجوات.	- إعداد أنظمة الدفع الفوري المحلية للتكامل الإقليمي والتركيز على حل تحديات الصرف الأجنبي ومشاركة البيانات والتعاون، ومن ثم تمهيد الطريق نحو نشر أنظمة الدفع الفوري الإقليمية بشكل أسرع. - صياغة عرض القيمة لأنظمة الدفع الفوري الإقليمية، لينظر إليها على أنها أنظمة دفع فوري محلية أيضاً إن لم يوجد نظام محلي من هذا القبيل، ولتوفير إمكانية التشغيل البيئي لجميع مزودي الخدمات والمستخدمين النهائيين لكل من الوظائف المحلية والعابرة للحدود، أو وضع عرض قيمة يبرز أن هذه الأنظمة هي الحل المناسب للعوائق الرئيسية المرتبطة بالتحويلات والمدفوعات التجارية في سياق عبر الحدود، مثل عدم كفاءة صرف العملات الأجنبية.¹⁷

17 يشمل ذلك التسوية، ومشاركة البيانات عبر الحدود، والتعاون التنظيمي عبر الولاية القضائية.

تمكين المنظومة من خلال اللوائح التنظيمية القائمة على المخاطر

(eKYC) إلى عملية جمع معلومات عن الهوية والتحقق منها قبل السماح للعملاء بتمويل حساب أو إجراء مدفوعات. ولا يؤدي اتباع الأساليب الصارمة في التعامل مع مبدأ اعرف عميلك (KYC) إلى جانب اعتماد مزودي خدمات الدفع اعتمادا شديدا على العمليات الورقية واليدوية إلى استبعاد الأشخاص فحسب، بل وإلى تحقيق نتائج غير فعالة للتخفيف من حدة المخاطر، فضلا عن أنه يسفر عن ارتفاع تكاليف الامتثال والعمليات المرهقة للعملاء (FATF, 2021). ويحل مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC) محل هذا النهج اليدوي ويقدم بدائل تتيح استخدام التوثيق والتحقق إلكترونياً.

وخلص التحليل الوارد بموجب هذا التقرير لممارسات اعرف عميلك (KYC) في البلدان الأفريقية من خلال نظام دفع فوري نشط إلى أن لدى جميع البلدان عناصر ممكنة لمبدأ اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC)، فعلى سبيل المثال، تتيح معظم البلدان التفاعلات عن بُعد، على الرغم من أن العديد منها تُصنّف مثل هذه التفاعلات على أنها عالية المخاطر. وتتيح ثنائي دول (مصر وكينيا وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتونس وزمبابوي) عمليات اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC) الشاملة، مما يعني أنه يمكن استيفاء الخطوات الثلاث لعملية اعرف عميلك (KYC) إلكترونياً (على سبيل المثال، يقدم العميل بيانات الاعتماد، ويتحقق مزودو خدمات الدفع من صحة بيانات الاعتماد، ثم يؤكد مزودو خدمات الدفع بيانات الاعتماد).

وبالنسبة للدول المتبقية، تتمثل الفجوة الأكبر في استخدام (أو عدم استخدام) بيانات الاعتماد الإلكترونية، وهي إما غير مسموح بها أو أن نقصا يشوب الإرشادات حول كيفية استخدامها. وقد يسفر نقص الإرشادات عن حالة من عدم اليقين بين مزودي خدمات الدفع عن كيفية الامتثال للقانون، مما يؤدي إلى اتباع نهج أكثر صرامة وأقل شمولاً (Cenfri, 2018b). ويقدم هذا التقرير ست توصيات للانتقال إلى مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC) وتحسين المشاركة والاعتماد على الممارسات الإلكترونية بوضع إرشادات تنظيمية واضحة وتعديل الأطر التنظيمية الحالية بالتشاور الوثيق مع جميع الأطراف المعنية بنظام الدفع والهوية الوطنية.

تتمثل إحدى التوجّهات الرئيسية التي تساعد في جعل السوق أكثر شمولاً في اللوائح التنظيمية بشأن ترخيص التكنولوجيا المالية وترسيخ مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC).

وتوفّر شركات التكنولوجيا المالية للمدفوعات ذات نماذج الأعمال الأحدث قدرات مبتكرة وتبنّي قنوات قد يكون من السهل على الفئات الموجودة في المناطق النائية والفئات المحرومة استخدامها. ومع ذلك، غالباً ما لا يستطيع المشاركون في سوق المدفوعات الانضمام إلى أنظمة الدفع الفوري، إما لأنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الترخيص، أو يُنظر إليهم على أنهم يزيدون من المخاطر. وتعمل الجهات التنظيمية التي تسعى إلى زيادة الشمولية في أسواق المدفوعات على النظر في مناهج الترخيص المتناسبة مع حجم المخاطر والتي من شأنها إدارة المخاطر الحقيقية التي تشكلها التكنولوجيا المالية بفعالية. وبالاقتراح مع أساليب الترخيص البديلة، مثل أساليب الاختبار والتعلم أو الجهات المُيسّرة للابتكار، يمكن أن يساعد الترخيص المتناسب مع حجم المخاطر في تعزيز أهداف الشمول المالي، لاسيما إن شجعت الجهات التنظيمية مشاركة التكنولوجيا المالية وخفّضت تكلفة الامتثال بتقديم التوجيه ومراجعة عملية الترخيص وتوسيعها والاستفادة من تكنولوجيا الرقابة وجعل الشمولية جزءاً لا ينفصم عن بيئات الاختبار التنظيمية أو مراكز الابتكار.

وعلى غرار الترخيص لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين، يمكن أن يؤثر النهج التنظيمي لمبدأ اعرف عميلك (KYC) تأثيراً كبيراً في قدرة مزود خدمات الدفع على استيعاب العملاء بشكل شامل وتهيئتهم لاستخدام المدفوعات الرقمية. ونظراً إلى أن أنظمة الدفع الفوري معرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح (ML/TF/PF)، تسعى البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري نشطاً إلى تنفيذ التوصيات المقدمة من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، وهي الهيئة العالمية المعنية بوضع معايير إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح (FATF, 2023). ويجب على مزود خدمات الدفع بموجب اللوائح المحلية تنفيذ تدابير «اعرف عميلك» (KYC) - ويشير مصطلح اعرف عميلك (KYC) واعرف عميلك إلكترونياً

التوجّهات على مستوى الأنظمة	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
2. زيادة هائلة في قدرات أنظمة الدفع الفوري	يعتمد تطور نظام الدفع الفوري ليصبح بنية تحتية رقمية عامة (DPI) على نموذج العمل وعدد المشاركين الذين يمكنه اجتذابهم ونوعهم. ويعني حجم أنظمة الدفع الفوري الجديدة الذي يُطوّر في القارة أن العديد من الحلول ستتنافس مع بعضها البعض، سعياً للتوسع. ومن المرجح أن تؤدي هذه المنافسة إلى إضعاف نماذج عمل أنظمة الدفع الفوري إن هي أسفرت عن خدمات دفع فورية أكثر تكلفة للمستخدمين النهائيين.	- الاستفادة من المنافسة بين مزود خدمات الدفع لتحسين عرض القيمة الذي يقدمه النظام بوسائل من بينها تلبية الاحتياجات التي لم يلبيها كبار مزود خدمات الدفع (PSP).¹⁸ - تحسين نموذج العمل من خلال تصميم نظام الدفع الفوري المناسب (مثل البنية الشبكية المركزية والناطقة hub-spoke) واستراتيجية المشاركة.
3. تعطي أنظمة الدفع الفوري الأولوية للمدفوعات عبر الهاتف المحمول	لا تزال أفريقيا تشهد زيادة في عدد حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وسيظل الهاتف المحمول مركز تطوّرات أنظمة الدفع الفوري الحديثة. وسيتم التركيز بشكل متزايد على التطبيقات المحمولة واستخدام أرقام الهاتف المحمول كمعرّفات وكيل أو اسم مستعار.	- طرح تكنولوجيا الهاتف المحمول سهلة الاستخدام على نطاق واسع.¹⁹ - ترقية تدابير أمان عمليات الهاتف المحمول عبر أنظمة الدفع الفوري، بما في ذلك من خلال مبدأ اعرف عميلك (KYC) المركزي في نظام الدفع الفوري. - مراعاة واقع الحاجة إلى تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) لمن لا يستطيعون تحمل تكاليف الهواتف الذكية.
التوجّهات على مستوى المستهلكين	ما أهميتها؟	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري
1. لا تزال العقبات أمام الاستخدام المعتاد قائمة	لا تزال مخاوف الاحتيال وخصوصية البيانات والتكلفة تشكل عقبات مستمرة في السنوات الثلاث الماضية في جميع البلدان التي أخذت العينات منها.	- مكافحة الاحتيال وتحسين ميزات الأمان ودمج قنوات الانتصاف السريع. - التخفيف من حدة مخاطر إساءة استخدام البيانات بالاستعانة بإطار قوي لحوكمة البيانات على مستوى أنظمة الدفع الفوري. - مراجعة استراتيجيات التسعير في ضوء النقاشات الدائرة حول البنية التحتية الرقمية العامة والشمولية.
2. أصبح تلقي الدخل المنتظم مباشرة في الحساب حافزاً رئيسياً لاستخدام الدفع الفوري	أظهر المؤشر العالمي للشمول المالي وأبحاث المستخدم النهائي في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIPS) أهمية تلقي الدخل من خلال القنوات الرقمية في تحفيز تبني الدفع الفوري.	- تضمين حالات الاستخدام من حكومة إلى فرد (G2P) في أنظمة الدفع الفوري نظراً للاعتماد الكبير على المساعدات الاجتماعية في القارة. - يمكن أن تساعد معلومات اعرف عميلك (KYC) المركزية على مستوى أنظمة الدفع الفوري في تأكيد المستفيد.

18 على سبيل المثال ما يخص خدمات التحقق من مبدأ «اعرف عميلك» وهياكل رسوم التشغيل البيئي.

19 بما في ذلك رموز الاستجابة السريعة والتطبيقات التي تحتوي على ميزات مثل طلب الدفع ورسالة تحقق تتضمن تفاصيل حساب المستلم قبل إتمام المعاملة.

الآفاق المستقبلية

يعرض تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIPS) لعام 2024 التقدم الذي تحرزه القارة في زيادة إتاحة معاملات المدفوعات الرقمية واستخدامها من خلال أنظمة الدفع الفوري (IPS). ويشير التقرير إلى تحسّن أداء عدد أكبر من الأنظمة في تصنيف الشمولية، وإلى اقتراب الوصول إلى مستوى التضج. ولكي تصبح أنظمة الدفع الفوري شاملة حقًا، يتعين زيادة الوظائف وتذليل العقبات المرتبطة بالثقة والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول، بالإضافة إلى تزويد المستخدمين النهائيين بآليات انتصاف أكثر جدوى.

ويتطلّب تحقيق المزيد من التقدم من كل مجموعة من الأطراف المعنية في أنظمة الدفع الفوري ضرورات واضحة على النحو التالي:

مشغّلو أنظمة الدفع الفوري: دمج آليات انتصاف المستخدم وتوفير وظائف شاملة من خلال حالات الاستخدام والقنوات والأدوات التي يدعمونها. والسعي لتبني نموذج أعمال لا يعتمد الخسائر أو نموذج أعمال استرداد التكاليف في أنظمة الدفع الفوري على نحو يوفر عرض قيمة لمزوّدي خدمات الدفع دون المساس بهدف الشمولية المتمثل في إنشاء بنية تحتية على نطاق المجتمع. ومشاركة الخبرات مع مجتمع التنمية الأوسع نطاقًا - بما في ذلك الأطراف المعنية الأخرى في البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) - وحث الجهات التنظيمية وصُنّاع السياسات على المشاركة في النقاشات حول البنية التحتية الرقمية العامة (DPI).



المشاركون في أنظمة الدفع الفوري: إجراء التحديثات التكنولوجية اللازمة لتصميم أنظمة الدفع الفوري بما يتماشى مع أهداف الشمولية والمشاركة بنشاط في النقاشات حول البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) والدعوة إلى إنشاء بنية تحتية مشتركة تتسم بإمكانية التشغيل البيني.

الجهات التنظيمية والرقابية وصانعو سياسات أنظمة الدفع الفوري: صياغة استراتيجية لقيادة النقاشات المحلية والإقليمية حول أنظمة الدفع الفوري بصفتها جزءًا من البنية التحتية الرقمية العامة (DPI)، وجعل مشاريع أنظمة الدفع الفوري تحقق نتائج مثالية من ناحية الشمولية. وتطوير إصلاحات البنية التحتية وتنفيذها وطرح لوائح تنظيمية مواتية للابتكار، بما في ذلك لتسهيل ترخيص التكنولوجيا المالية المتناسبة مع حجم المخاطر.

شركاء التطوير: يؤدي شركاء التطوير دورًا رئيسيًا في تسهيل جهود الأطراف المعنية في أنظمة الدفع الفوري ودعمها، بسبل من بينها توفير أدلة قائمة على البيانات ليتم الاسترشاد بها في صُنع السياسات، وذلك بمساعدة الأطراف المعنية في تصميم نموذج العمل الأمثل لأنظمة الدفع الفوري، والتنسيق بشأن مختلف جهود البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) الجارية والمعتزم بذلها في البلد أو المنطقة.



وتتعهد منظمة AfricaNenda بمساعدة جميع أصحاب المصلحة في أنظمة الدفع الفوري وأنظمة الدفع الفوري الشاملة. ونحن من المؤيدين المتحمسين لإمكانية التشغيل البيني لتسريع الشمولية في أنظمة الدفع الرقمي. ونحن على أتم الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم للأطراف المعنية في منظومة أنظمة الدفع الفوري، بالتعاون مع البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

ملحوظات

